

كلمة  
راعي المؤتمر

## ناصر عبد الله الروضان

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات الحضور  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ينعقد المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين تحت عنوان «الأجور وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية» في غمرة جهود وحوارات تمهد لمتغيرات اقتصادية هامة في البلاد كنتيجة طبيعية لسنة التطور وتلمس المسارات التي تناسب المرحلة وتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية في العالم من حولنا.

ولقد وفق القائمون على هذا المؤتمر إلى اختيار هذا الموضوع الذي يمثل ذروة اهتمامات مسؤولي الإدارة الاقتصادية في البلاد نظراً لما يمثله الإنفاق على الرواتب والأجور من نسبة عالية من إجمالي الإنفاق العام.

فبينما يمثل حجم إنفاق هذا الباب، الباب الأول ٢٦٣٪ من إجمالي المصروفات، إلا أن هذا الحجم لا يمثل حصراً شاملاً لحجم الإنفاق الكلي على المرتبات، والذي يصل إلى ما يقرب من نصف الإنفاق العام إذا أخذ في الاعتبار الجهات الملحقة والمستقلة الممولة من مصاريف الحسابات العامة في الباب الخامس.

من ذلك يتبين حجم الجهد المطلوب من الإدارة الاقتصادية في سعيها لمحاربة عجز الموازنة العامة وإجراء التصحيحات الهيكلية المأمولة في الاقتصاد الوطني. فمن جانب يقف هذا البند حجر عثرة أمام مساعي مواجهة العجز عن طريق خفض المصروفات العامة نظراً لما يمثله من التزام يصعب المساس به مباشرة، كما أن الاستمرار

في تقليص البنود الأخرى من المصروفات يهدد بالتأثير على أداء القطاعات الحكومية الخدمية فضلاً عن تأثيره السلبي على القطاع الخاص والنمو الاقتصادي بشكل عام .  
ومن جانب آخر يخلق ارتفاع الأجور والرواتب الحكومية صعوبات أمام مشروع التصحيح الهيكلي لاقتصاد البلاد وما يتطلبه ذلك في المقام الأول من زيادة استيعاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية ، وذلك نظراً للفارق بين هيكل الرواتب في الحكومة عنه في القطاع الخاص .

ويبدو للوهلة الأولى أن علاج هذا الوضع يسير على محورين ، الأول هو تطوير الوظيفة الحكومية لكي تصبح أداة إنتاج وما يستلزمه ذلك من إزالة الظواهر السلبية والمفاهيم المغلوطة المرتبطة بها كافة وذلك من أجل الارتقاء بالجهاز الوظيفي الحكومي بشكل يتلاءم مع متطلبات التنمية والإصلاح الاقتصادي .

والمحور الثاني هو تطوير أداء القطاع الخاص ومحاولة التقليل من اعتماده على الإنفاق الحكومي ، الذي هو مرشح للتخفيض ، ويتطلب ذلك إعادة هيكلة نشاط القطاع الخاص ومساعدته بزيادة الدعم الإنتاجي له على حساب الدعم الاستهلاكي حتى يكون قادراً على القيام بالدور الأوسع المطلوب منه في المرحلة القادمة .

الإخوة والأخوات ..

إن ما ذكرته آنفاً لا يعدو أن يكون بياناً لأهمية موضوع هذا المؤتمر ، وليس بأي حال من الأحوال محاولة لتضخيم المشاكل التي تواجهنا ، فنحن عازمون على التصدي لها وإنجاز التحول المطلوب بخطاً ثابتة مدروسة ، فهذا الوضع الذي نعالجه نشأ بالتدرج على مدى عشرات السنين ، وما يعتبر اليوم مشكلة كان في السابق إنجازاً نتباهى به ، فالظروف تتغير والمفاهيم تتبدل وهذه سنة الحياة .

وختاماً فيني على ثقة من أن هذا التجمع الذي يضم هذه النخبة من أهل الاختصاص من داخل البلاد وخارجها سوف يخرج بآراء ومقترحات مفيدة تثري رؤيتنا تجاه هذه المسألة وتساعدنا على وضع السياسات المالية والاقتصادية المناسبة لمعالجتها .

آملاً لكم التوفيق ولهذا المؤتمر النجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته